E/2022/45/Add.1-E/C.18/2022/2

الأمم المتحدة

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

تقرير عن أعمال الدورة الرابعة والعشرين
(دورة افتراضية، 4-7 و 11-12 نيسان/أبريل 2022)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية لعام 2022

الملحق رقم 25 ألف

الرجاء إعادة استعمال الورق

E/2022/45/Add.1-E/C.18/2022/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية لعام 2022
الملحق رقم 25 ألف

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

تقرير عن أعمال الدورة الرابعة والعشرين

(دورة افتراضية، 4-7 و 11-12 نيسان/أبريل 2022)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2022

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها	5
	مشروع مقرر معروض على المجلس لاعتماده	5
	مكان ومواعيد انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وجدول أعمالها المؤقت	5
الثاني –	مقدمة	7
	جدول الأعمال المؤقت	7
الثالث –	تنظيم الدورة	9
	افتتاح الدورة الرابعة والعشرين وإقرار جدول الأعمال	7
الرابع –	مناقشة واستنتاجات بشأن المسائل الفنية المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية	10
ألف –	المسائل الإجرائية للجنة، بما في ذلك خيارات إجراء مشاورات اللجنة	10
باء –	الضرائب وأهداف التنمية المستدامة	10
جيم –	المسائل المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية	11
دال –	تحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية	13
هاء –	التسعير التحويلي	14
واو –	فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية	15
زاي –	الضرائب البيئية	16
حاء –	تجنُّب المنازعات وتسويتها	17
طاء –	المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة	18
	1 – المسائل العامة	18
	2 – فرض ضرائب على الأصول المشفَّرة	19
ياء –	الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب	19

كاف – زيادة الشفافية الضريبية 20
لام – الضرائب ومرض فيروس كورونا (كوفيد–19): قضايا الجائحة وما بعد الجائحة 21
ميم – الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية 22
نون – الضرائب غير المباشرة 23
سين – الضرائب الصحية 24
عين – العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار 25
فاء – بناء القدرات 27
صاد – مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها 27

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها

مشروع مقرر معروض على المجلس لاعتماده

1 - توصي لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي باستعراض واعتماد مشروع المقرر التالي:

مكان ومواعيد انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وجدول أعمالها المؤقت

إنّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يأخذ في اعتباره الأثر المستمر لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على ترتيبات العمل لدورات المجلس وهيئاته الفرعية:

(أ) يقرر، كخيار مفضل، أن تُعقد الدورة الخامسة والعشرون للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، إن أمكن، في الفترة من 18 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022 في جنيف، وإذا لم يتسنّ ذلك فعلى شكل جلسات غير رسمية مختزلة تُعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2022 باستخدام منصة افتراضية، على أن تعتمد قرارات اللجنة من خلال إجراء الموافقة الصامتة وأن يبت الرئيسان المشاركان في الطرائق النهائية للجنة عقب إجراء مشاورات مع أعضاء اللجنة؛

(ب) يقرّ جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة، بصيغته التالية التي اقترحتها لجنة الخبراء:

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

1 - افتتاح الرئيسين المشاركَيْن للدورة.

2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3 - مناقشة المسائل المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية:

(أ) المسائل الإجرائية للجنة؛

(ب) الضرائب وأهداف التنمية المستدامة؛

(ج) المسائل المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

(د) تحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

(هـ) التسعير التحويلي؛

(و) فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية؛

(ز) فرض الضرائب البيئية؛

(ح) تجنُّب المنازعات وتسويتها؛

(ط) المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة؛

(ي) فرض الضرائب على الأصول المشفَّرة؛

(ك) الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب؛

(ل) زيادة الشفافية الضريبية؛

(م) الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية؛

(ن) الضرائب غير المباشرة؛

(س) الضرائب الصحية؛

(ع) العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار؛

(ف) بناء القدرات؛

(ص) مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها.

4 - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة.

5 - الترتيبات الخاصة باعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والعشرين.

الفصل الثاني

مقدمة

2 - عملا بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 69/2004 و 2/2017 ومقرره 315/2022، عُقدت الدورة الرابعة والعشرون للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بالوسائل الإلكترونية، ضمن جلسات افتراضية غير رسمية نُظّمت في الفترة من 4 إلى 7 ومن 11 إلى 12 نيسان/أبريل 2022. وحضر هذه الجلسات الافتراضية 23 عضواً من أعضاء اللجنة و 549 مراقبا مسجلا.

3 - ويلخص هذا التقرير فيما يلي مناقشات اللجنة وما اتخذته من قرارات بشأن البنود الواردة في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والعشرين، على النحو الذي أقرته اللجنة (E/C.18/2021/4).

جدول الأعمال المؤقت

1 - افتتاح الرئيسين المشاركَيْن للدورة.

2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3 - مناقشة المسائل المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية:

(أ) المسائل الإجرائية للجنة، بما في ذلك خيارات إجراء مشاورات اللجنة؛

(ب) الضرائب وأهداف التنمية المستدامة؛

(ج) المسائل المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

(د) تحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

(هـ) التسعير التحويلي؛

(و) فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية؛

(ز) فرض الضرائب البيئية؛

(ح) تجنُّب المنازعات وتسويتها؛

(ط) المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة؛

(ي) الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب؛

(ك) زيادة الشفافية الضريبية؛

(ل) الضرائب ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19): قضايا الجائحة وما بعد الجائحة؛

(م) الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية؛

(ن) الضرائب غير المباشرة؛

(س) الضرائب الصحية؛

(ع) العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار؛

(ف) بناء القدرات؛

(ص) مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها.

4 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة.

5 - الترتيبات الخاصة باعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والعشرين.

الفصل الثالث

تنظيم الدورة

افتتاح الدورة الرابعة والعشرين وإقرار جدول الأعمال

4 - افتتحت الدورة ليزلوت كانا، الرئيسة المشاركة للجنة، بالإصالة عن نفسها وبالنيابة عن الرئيس المشارك الآخر، ماثيو غبونجوبولا. وشكرت السيدة كانا زملاءها أعضاء اللجنة والمراقبين على مشاركتهم في الدورة. ثم دعت نافيد حنيف، مدير مكتب تمويل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إلى إلقاء كلمة. وفي كلمته الترحيبية، شكر السيد حنيف أعضاء اللجنة وجميع المراقبين على التزامهم بعمل اللجنة. وركز كلمته على المجالات الرئيسية الثلاثة التي يسلَّط عليها الضوء أدناه.

5 - أولا، أشار السيد حنيف إلى الأهمية المركزية للتعاون الضريبي الدولي في تعبئة الموارد الوطنية بفعالية واستخدامها بكفاءة، وهو ما يؤدي دورا حاسما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأكد السيد حنيف، مستشهدا بتقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة"، دور التعاون الدولي في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعبئة الموارد الوطنية التي تمس الحاجة إليها للتغلب على جائحة كوفيد-19 وآثارها. ودعا، في هذا الصدد، الحضور إلى المشاركة في الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية المقرر عقده في 8 نيسان/أبريل 2022 حول موضوعين رئيسيين: مستقبل ضرائب الشركات في عالم قائم على الرقمنة والعولمة؛ ومعالجة الجوانب الضريبية للتدفقات المالية غير المشروعة.

6 - ثانيا، أشار السيد حنيف إلى خطة العمل الطموحة للجنة في فترة العضوية الحالية وجدول أعمال الدورة الطموح كما يتضح من إنشاء 11 لجنة فرعية وأربعة أفرقة عاملة تركز على مواضيع مختلفة تهم كلها البلدان النامية في سعيها إلى زيادة وتحسين تعبئة الموارد الوطنية من أجل التنمية المستدامة. وشجع السيد حنيف اللجنة على اتخاذ قرارات صعبة عند الاقتضاء للوفاء بولايتها.

7 - وأخيرا، شدد السيد حنيف على الأدوار الحيوية التي تضطلع بها الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي وحكومة الهند والمفوضية الأوروبية في دعم عمل اللجنة وتعزيز إنتاجيتها وفعاليتها. وأعرب عن أمله في أن تؤكد الدورة مكانة اللجنة وأن تزيد من تشجيع مساهمات المراقبين في السعي إلى زيادة التعاون الضريبي الدولي من أجل حشد الضرائب بصورة عادلة ومنصفة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، تطرق السيد حنيف إلى الحاجة إلى تمويل أمانة اللجنة بمصادر أكثر قابلية للتنبؤ بها وأكثر استدامة من خلال الميزانية العادية، التي هي الحل لتلبية الطلب المتزايد باستمرار من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشركائها على التوجيه والمساعدة اللذين تقدمهما اللجنة.

8 - وشكرت السيدة كانا السيد حنيف على كلمته وعلى الدعم المستمر من الأمانة العامة. ثم ترأست مداولات إقرار جدول الأعمال، الذي اعتمد دون تعديل.

الفصل الرابع

مناقشة واستنتاجات بشأن المسائل الفنية المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

ألف - المسائل الإجرائية للجنة، بما في ذلك خيارات إجراء مشاورات اللجنة

9 - في جلسة مغلقة للجنة، ووفق على أن يكون المنسق المشارك المقترح للجنة الفرعية للصناعات الاستخراجية (إغناتيوس مفولا) والمنسقة المشاركة المقترحة للجنة الفرعية المعنية بالضرائب البيئية (سوزان أوكرفيلدت)، وهما ليسا عضوين في اللجنة، منسقين مشاركين.

10 - واتفق على أن يقوم المنسقون، بمساعدة من الأمانة العامة، بإعداد قوائم مقترحة بالمشاركين في مختلف لجانهم الفرعية وأفرقتهم المصغرة وتقديمها إلى اللجنة للموافقة عليها، وفقا لممارساتها وأساليب عملها.

باء - الضرائب وأهداف التنمية المستدامة

11 - عرض السيد حنيف هذا البند، مُوليا الاهتمام لما يلي: (أ) أهمية السياق العالمي الحالي؛ (ب) نهج اللجنة إزاء الضرائب وأهداف التنمية المستدامة؛ (ج) النقاط البارزة للدورة الرابعة والعشرين من حيث صلتها باتجاه التعاون الضريبي الدولي.

12 - وأشار السيد حنيف إلى أن جائحة كوفيد-19 قد عكست مسار التقدم المحرز منذ أن اعتُمدت في عام 2015 خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة عام 2030 وشدد على أن أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها قد ازدادت، وأن الفقر والجوع آخذان في الازدياد أيضا. وأكد أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي الناجم عن العواقب الاجتماعية والاقتصادية للجائحة قد أدى إلى زيادة إبطاء التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن البلدان النامية يتعين عليها أن توازن بين مكافحة الجائحة وتدبير إيرادات لتمويل أهداف التنمية المستدامة، التي تعتبر ضرورية لدعم الاستثمار المنتج من أجل التنمية المستدامة الأطول أجلا.

13 - وفي ضوء هذه الخلفية، تقوم اللجنة ودوائر الأمم المتحدة بتعميم القضايا الضريبية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة وإجراءات المناخ، على النحو الذي ذكر خلال المناقشات التي جرت في الاجتماع الخاص لعام 2022 بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، الذي عقد في 8 نيسان/أبريل.

14 - وأشار السيد حنيف إلى قرار اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين إضافة بند متكرر في جدول الأعمال بشأن الضرائب وأهداف التنمية المستدامة والتدارس المنتظم للصلات بين عمل مختلف اللجان الفرعية وأهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن العمل المتعلق بالضرائب يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجملها، فقد عرض عدة أمثلة محددة على عمل اللجنة المرتبط بتلك الأهداف، بما في ذلك الضرائب الصحية (الهدف 3)، وضرائب الثروة والضرائب التضامنية (الهدف 10)، والصناعات الاستخراجية والضرائب البيئية (الهدف 13)، والعلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار (الهدف 16).

15 - وقدم أعضاء اللجنة تعليقاتهم وملاحظاتهم، بما في ذلك ما يتعلق بأهمية الضرائب في تمويل أهداف التنمية المستدامة (على سبيل المثال، في قطاع الصحة) والحاجة إلى إدماج النظم الضريبية والسياسات الضريبية في الخطط الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار المراقبون إلى أهمية إجراء تحليلات للاقتصاد الكلي والميزانية أو تحليلات للأثر الاقتصادي فيما يتعلق بالضرائب وأهداف التنمية المستدامة. وجرى التشديد أيضا على الصلة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

16 - وردا على التعليقات والملاحظات، شدد السيد حنيف على أن العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن يكون الهدف النهائي الذي تتوخاه الحكومات والشركات في هيكل سياساتها الضريبية. وشدد على أنه ينبغي النظر إلى الضرائب لا كمصدر للإيرادات فحسب، ولكن أيضا كأداة لتحسين التدخلات السياساتية الرامية إلى تحقيق أهداف متعددة، هي: توليد الإيرادات، وإعادة التوزيع في المجتمع، وتعديل السلوك، بما في ذلك التشجيع على اتباع نَهج الاستدامة.

جيم - المسائل المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

17 - قدمت ستيفاني سميث، وهي واحدة من المنسقين المشاركين الثلاثة للجنة الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، قدمت هي ورسمي داس وكارلوس بروتو، ورقة غرفة اجتماعات تتضمن خطة العمل المقترحة للجنة الفرعية (E/C.18/2022/CRP.2). وذكرت أن اللجنة الفرعية تقترح تناول المسائل التالية التي حددتها اللجنة كأولويات في دورتها الثالثة والعشرين:

(أ) إدراج مدفوعات البرامجيات في تعريف الإتاوات؛

(ب) إمكانية تضمين اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية قاعدة تنظم الإخضاع للضريبة؛

(ج) إمكانية إدراج أحكام تتناول المواد الاستخراجية والموارد الطبيعية الأخرى؛

(د) معاملة الخدمات، بما في ذلك توضيح تغطية الأحكام الحالية لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية حيثما يكون هناك تداخل؛

(هـ) ما إذا كان ينبغي الاستعاضة عن البديل باء للمادة 8 من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، الذي يتناول الإيرادات المتأتية من أنشطة النقل البحري، بنص أكثر اتساقا مع الممارسة التعاهدية الراهنة؛

(و) معاملة الإيرادات المتأتية من أنشطة التأمين عبر الحدود، بما في ذلك البدائل الممكنة للفقرة 6 من المادة 5، والنظر في دور ضرائب أقساط التأمين.

18 - وأشارت السيدة سميث إلى أن هذا يعكس تقريبا الترتيب الذي يحتمل أن تعرض به المسائل على اللجنة. والقصد هو عرض مسألتين تقريبا في كل دورة من دورات اللجنة، مع احتمال عرض موضوعَي البرامجيات الحاسوبية وقاعدة الإخضاع للضريبة على اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين.

19 - وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدة مسائل تقنية تعتزم اللجنة الفرعية تناولها في نفس الوقت الذي تتناول فيه تلك المسائل ذات الأولوية. وتشمل هذه المسائل مسألة تخص القواعد المتعلقة بالمصدر بموجب المادة 21 وعدة مسائل تتعلق بالمادة 6. وتتعلق المسألة الأولى من المسائل المتصلة بالمادة 6 بتعريف

”الممتلكات العقارية“. وتتعلق الثانية بمشـــكلة هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية التي تســـتثمر في الممتلكات العقارية، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو. ويقترح المنسقان المشاركان النظر في هذه المسألة الأخيرة بالاشتراك مع اللجنة الفرعية المعنية بزيادة الشفافية الضريبية. وأشارت السيدة سميث أيضا إلى أن العمل الذي تقوم به اللجنة الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضـــريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في تعزيز النظم الضـــريبية العادلة والفعالة، ودعم الإيرادات والتجارة والاستثمار من أجل التنمية المستدامة، يدعم أهداف التنمية المستدامة ككل.

20 - وأثناء مناقشـــة برنامج العمل، ســـأل أحد المراقبين عما إذا كان العمل المقترح بشـــأن البرامجيات الحاسوبية سينطوي على إعادة النظر في الشرح الحالي للمادة 12. ورد السيد بروتو قائلا إن اللجنة في فترة عضـويتها السـابقة وسـعت نطاق رأي أقلية فيما يتعلق بمعاملة حقوق التوزيع، ولذلك لا يبدو من الضـروري إعادة النظر في هذه المسألة. ولاحظت السيدة سميث أن اللجنة الفرعية ترى أن أفضـل طريقة لتوفير اليقين بشأن هذه المسألة هي تعديل المادة وتقديم شرح يوضح نطاق الأحكام المعدلة.

21 - وأبديت أيضا تعليقات حول العمل المقترح بشأن قاعدة الإخضاع للضريبة. وأشار بعض الأعضاء والمراقبين إلى أنهم غير متأكدين من ضـــرورة وضـــع قاعدة من هذا القبيل بالنظر إلى إعداد قاعدة مماثلة فيما يتعلق بالركيزة 2 من الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي/مجموعة الـــ 20. ولاحظ أعضـاء ومراقبون آخرون أن النطاق والسـياق مختلفان تماما: فهناك دول أعضـاء في الأمم المتحدة لا تشـارك في الإطار الجامع أو تشـارك فيه ولكنها لا توافق على بعض المقترحات الحالية. وعلاوة على ذلك، يعتقد العديد من البلدان النامية أن نطاق قاعدة الإخضاع للضريبة ينبغي أن يكون أوسع من القاعدة المحدودة قيد المناقشة في الإطار الجامع، ولا سيما في ســـياق ولاية اللجنة فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة النموذجية. وذُكر أن اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية تنص على فرض ضـرائب على الدول المصـدر أكبر بكثير مما تنص عليه الاتفاقية الضـريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي المتعلقة بالدخل ورأس المال. وحتى الدول الأعضـاء التي تشارك في الإطار الجامع قد تجد النهج الذي تضـعه اللجنة في نهاية المطاف أسـهل في التطبيق. وأشـارت السيدة سميث إلى أن اللجنة الفرعية ستسترشد في أعمالها بالنُهج المختلفة العديدة التي انتهجت في الماضي إزاء قواعد الإخضاع للضريبة.

22 - وأثيرت مسـألة بشـأن ما إذا كان ينبغي معاملة إعادة التأمين معاملة مختلفة عن التأمين المباشـر. وأشارت السيدة سميث إلى أن هذه المسألة سينظر فيها أثناء المناقشات الفنية في اللجنة الفرعية. وذكرت أن اللجنة الفرعية ناقشـت حقيقة أن القاعدة الحالية، التي تنشـئ منشـأة دائمة، تخلق أيضـا مشـاكل فيما يتعلق بإسناد الأرباح إلى هذه المنشأة الدائمة.

23 - واقترح بعض المراقبين مســـارات عمل أخرى ممكنة، مثل معاملة رخص إطلاق الانبعاثات القابلة للتداول. وأشـار السـيد بروتو إلى أن المراقبين الذين يقترحون قضـايا إضـافية للعمل في المسـتقبل ينبغي أن يفعلوا ذلك كتابة، موضـــحين كيف أن معالجة هذه المســـألة ســـتدعم البلدان النامية و/أو أهداف التنمية المسـتدامة. ثم وافقت اللجنة على خطة العمل الحالية على النحو المبين في ورقة غرفة الاجتماعات، مشـيرة إلى أنه يمكن توسيعها في المستقبل استجابة لهذه الاقتراحات.

دال - تحديث دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

24 - قدم السيد بروتو، المنسق المشارك للجنة الفرعية، وآرت رويلوفسن، ورقة غرفة اجتماعات تتضمن خطة العمل المقترحة في هذا المجال (E/C.18/2022/CRP.3). وقال إن خطة العمل تستجيب لطلب اللجنة، في دورتها الثالثة والعشرين، تقديم تحديث للدليل في أقرب وقت ممكن ليعكس التغييرات التي أدخلت على نسخة عام 2021 من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية. وأشار السيد بروتو إلى أن القيام بذلك كان محور تركيز اللجنة الفرعية خلال النصف الأول من فترة العضوية الحالية للجنة.

25 - ويمكن للجنة الفرعية، خلال النصف الثاني من فترة العضوية الحالية، الفرعية أن تستعد للتحديث التالي للدليل عن طريق صياغة تنقيح للفرع الثاني من الدليل، يتناول المسائل اللوجستية المتصلة بإجراء المفاوضات بشأن المعاهدات الضريبية، والاتفاق، قدر الإمكان، على إدخال تغييرات على الدليل بالتوازي مع أي تغييرات متفق عليها في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية.

26 - وردا على سؤال من أحد أعضاء اللجنة بشأن المواضيع الأخرى التي يمكن تغطيتها في تنقيح الفرع الثاني، ذكر السيد بروتو الاحتمالات التالية:

(أ) توفير إرشادات حول إجراء مفاوضات بشأن المعاهدات الضريبية عن طريق التداول بالفيديو؛

(ب) المسائل العملية في صياغة أحكام الدولة الأولى بالرعاية (دون تغيير التوجيهات القائمة فيما يتصل بالاعتبارات المتعلقة بتقرير استخدام هذه الأحكام من عدمه)؛

(ج) مفاوضات "الجملة" بشأن المعاهدات الضريبية؛

(د) ما الذي يمكن تغطيته في "المحادثات الاستكشافية"؛

(هـ) مسائل إضافية على النحو الذي يقترحه آخرون.

27 - واستفسر عضو آخر في اللجنة عن كيفية تعامل الدليل مع أنشطة تنمية القدرات. وأوضح السيد بروتو أن الدليل يهدف إلى مساعدة البلدان النامية على حماية وعائها الضريبي. كما يشكل أساسا لمجموعة الأدوات المتعلقة بالتفاوض على المعاهدات الضريبية، التي أعدها منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية، وهو مبادرة مشتركة بين أمانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي. وأشار إلى أنه كان هناك، في الماضي، فريق استشاري معني بتنمية القدرات يجتمع بالاقتران مع دورات اللجنة.

28 - وشدد مايكل لينارد من الأمانة العامة على الممارسة الحالية المتمثلة في إدراج عرض ومناقشة مخصصين بشأن تنمية القدرات في كل دورة من دورات اللجنة، مشيرا إلى ورقة غرفة الاجتماعات المقدمة في الدورة الثالثة والعشرين (E/C.18/2021/CRP.37)، وذلك لكي تعمل اللجنة ككل بفعالية كهيئة استشارية مستمرة في هذا المجال. ووصفت إميلي مويا من الأمانة العامة كيفية استخدام الدليل خلال أنشطة تنمية القدرات التي تضطلع بها الأمانة العامة، إما بمفردها أو مع شركاء منتدى التعاون في المسائل الضريبية أو المنظمات الإقليمية.

29 - وأكدت اللجنة أن اللجنة الفرعية ستواصل عملها على أساس المقترحات الواردة في ورقة غرفة الاجتماعات.

هاء - التسعير التحويلي

30 - قدم المنسقان المشاركان للجنة الفرعية المعنية بالتسعير التحويلي، إنغيلا ويلفورس وماثيو غبونجوبولا، ورقة غرفة اجتماعات بشأن التسعير التحويلي (E/C.18/2022/CRP.13) وطلبا توجيه اللجنة بشأن خطة العمل المقترحة وموافقتها عليها. وذكرا أن خطة العمل نصت على سبعة مسارات للعمل هي: (أ) التوجيه الذي توفره الصناعة المعنية/القطاع المعني بشأن المنتجات الأولية؛ (ب) التوجيه الذي توفره الصناعة المعنية/القطاع المعني بشأن صناعة المستحضرات الصيدلانية؛ (ج) مجموعات الأدوات المتعلقة بتقييم مخاطر التسعير التحويلي والتدقيق المتصل بذلك؛ (د) القواعد الوطنية لمكافحة إساءة الاستعمال فيما يتعلق بالتسعير التحويلي؛ (هـ) الشهادات المتعلقة بثاني أكسيد الكربون؛ (و) كوفيد-19/التراجع الاقتصادي؛ (ز) تجنُّب المنازعات وتسويتها.

31 - وأبرز المنسقان المشاركان في عرضهما أن اللجنة الفرعية تدرك أنها تتَّبع برنامج عمل طموحا (على النحو المناسب). ومع أن اللجنة الفرعية تركز على نشر توجيهات بينية أثناء فترة العضوية الحالية للجنة الخبراء، فإن لجنة الخبراء قد تقرر في مرحلة لاحقة إدراج بعض الإرشادات في تحديث مستقبلي لدليل الأمم المتحدة العملي بشأن التسعير التحويلي المخصص للبلدان النامية. وشدد المنسقان المشاركان على أهمية اللجنة الفرعية واستعدادها للعمل بشكل تعاوني مع اللجان الفرعية والأفرقة العاملة الأخرى، ولا سيما تلك التي تعمل في مجال الضرائب البيئية، وتجنب المنازعات وحلها، والشفافية الضريبية، وفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية، وتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، والضرائب وكوفيد-19. وشرحا مضمون مسارات العمل المقترحة، مؤكدَين أهميتها الخاصة للبلدان النامية.

32 - وأعرب أعضاء اللجنة والمراقبون عن تأييدهم لخطة العمل المقترحة، بينما أثاروا بعض الأسئلة وقدموا اقتراحات. وجرى التسليم بأن مسألة وضع معايير للمعاملات المقارنة، ولا سيما في صناعة المستحضرات الصيدلانية، مسألة صعبة بالنسبة للبلدان النامية. وأشار أحد الأعضاء إلى مسألة تخصيص الأرباح المتبقية فيما يتعلق بالشركات الرقمية وغير الرقمية باعتبارها موضوعا محتملا. وتم التشديد على الحاجة إلى مواصلة الأمانة العامة أنشطة تنمية القدرات في مجال التسعير التحويلي، ولا سيما في مجال تجنب المنازعات وتسويتها. وركزت تعليقات إضافية قدمها أعضاء اللجنة والمراقبون على مسار العمل المقترح بشأن القواعد الوطنية لمكافحة إساءة الاستعمال. وبينما رحب البعض بمبادرة اللجنة الفرعية إلى تناول هذا الموضوع، أعرب آخرون عن تحفظاتهم وطلبوا توضيحا للنطاق المعتزم لهذا التناول.

33 - وردا على ذلك، شدد السيد غبونجوبولا على التحدي الذي تواجهه مناطق اختصاص مختلفة بسبب عدم توافر بيانات قابلة للمقارنة، وأشار إلى الإرشادات المتعلقة بالتعديلات المحتملة الواردة في دليل الأمم المتحدة العملي. وأشارت السيدة ريتر إلى مجموعة الأدوات المتعلقة بالموضوع التي أعدها منتدى التعاون بشأن الضرائب. وأعربت السيدة ويلفورس عن تقديرها للتعليقات وذكرت أن اللجنة الفرعية سترحب بمزيد من التعليقات الفنية على مسارات العمل السبعة المبينة في ورقة غرفة الاجتماعات، على أن تقدَّم كتابةً إلى الأمانة العامة.

34 - وعلى أساس فهم أنه ستكون هناك مناقشة أخرى بشأن مسألة القواعد الوطنية لمكافحة إساءة الاستعمال في الدورة المقبلة، وافقت اللجنة على خطة عمل اللجنة الفرعية الواردة في ورقة غرفة الاجتماعات.

واو - فرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية

35 - قدمت نانا أكوا مينساه، المنسقة المشاركة للجنة الفرعية المعنية بالصناعات الاستخراجية، ورقة غرفة اجتماعات بشأن الموضوع (E/C.18/2022/CRP.15). وقدمت لمحة عامة عن ولاية اللجنة الفرعية، التي تدعو على وجه التحديد إلى تناول: الخطأ في التسعير التجاري وبخس قيمة الموارد في الصناعات الاستخراجية؛ والحوافز الضريبية وقضايا المنشآت الدائمة؛ وانتقال الطاقة من الوقود الأحفوري إلى مصادر متجددة وصديقة للبيئة؛ والمسائل الضريبية الأخرى التي قد تنشأ فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية.

36 - واقترحت اللجنة الفرعية خطة عملها لكي تستعرضها اللجنة وتوافق عليها. وتركزت خطة العمل على وضع مبادئ توجيهية لمساعدة البلدان النامية في معالجة ما جرى تحديده من المسائل المتصلة بفرض ضرائب على الصناعات الاستخراجية، وكذلك تناول سبل التدبير الملائم للمزيد من الإيرادات من القطاع. وتتألف خطة العمل من ثلاثة مسارات عمل، على النحو المبين أدناه.

37 - فيما يتعلق بمسار العمل ألف بشأن انتقال الطاقة، سلطت السيدة منساه الضوء على خطر تكبد البلدان النامية التي وُهبت موارد طبيعية خسائر في الإيرادات على المدى القصير بسبب اعتمادها على الصناعات الاستخراجية للحصول على الإيرادات. وقالت إن اللجنة الفرعية سوف تستعرض أثر هذه الخسائر والسياسات ذات الصلة لتعويضها، مع مراعاة اختلاف خصائص مصادر الطاقة المختلفة.

38 - وسلطت السيدة منساه الضوء أيضا على الحاجة إلى حوافز قصيرة الأجل محددة الوجهة، من أجل تشجيع ودعم الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة النظيفة. وأشير أيضا إلى المسائل المتصلة بإمكانية الحصول على الطاقة، وشهادات تداول الانبعاثات، والآثار الدولية غير المباشرة، والأثر على الانبعاثات العابرة للحدود. وذُكر أن الاتصال باللجنة الفرعية المعنية بالضرائب البيئية سيكون جزءا هاما من مسار العمل هذا.

39 - وفيما يتعلق بمسار العمل باء بشأن الخطأ في التسعير التجاري وبخس قيمة الموارد الطبيعية، أشارت السيدة منساه إلى اعتزام اللجنة الفرعية وضع إرشادات بشأن تحديد ومكافحة هذا الخطأ في التسعير. وأضافت أن اللجنة الفرعية سوف تستعرض الممارسات القطرية، وتقيم الاحتياجات القطرية، في نفس الوقت الذي تستفيد فيه أيضا من عمل الهيئات الدولية الأخرى. وفي مسار العمل هذا، سيكون الاتصال باللجنة الفرعية المعنية بالتسعير التحويلي ضروريا بشأن المسائل المتصلة بالخطأ في التسعير التجاري بين الكيانات المترابطة.

40 - وفيما يتعلق بمسار العمل جيم بشأن الحوافز الضريبية والمنشآت الدائمة، ستنظر اللجنة الفرعية أيضا في التفاعل بين الحوافز الضريبية والركيزة 2 من الإطار الجامع من أجل وضع مبادئ توجيهية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان التي ليست جزءا من الإطار أو لا تتبع نهجه. بالإضافة إلى ذلك، سيركز مسار العمل على العلاقة بين الحوافز الضريبية وكوفيد-19 في سياق الصناعات الاستخراجية. وأضافت السيدة منساه أنه سيتم أيضا تقييم العلاقة بين الصناعات الاستخراجية والمادة 5 من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، ولا سيما فيما يتعلق بالأنشطة الخارجية للمنشآت الدائمة. وسيُضطلع بهذا العمل بالتنسيق مع

اللجنة الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

41 - وأعربت اللجنة عن تأييدها لخطة العمل التي اقترحتها اللجنة الفرعية، مشيرة إلى طموح الخطة وقيمتها المحتملة بالنسبة للبلدان النامية وخطة التنمية المستدامة. وأبدى أعضاء اللجنة بعض الملاحظات فيما يتعلق بمسار العمل جيم، لأنهم كانوا يفضلون وصفا للآثار التي قد يحدثها تطبيق الركيزة 2 على الصناعات الاستخراجية. وذُكر - واتُّفق على - أن الركيزة 1 لا تزال قيد المناقشة ويمكن أن تستبعد الصناعات الاستخراجية؛ ولذلك ينبغي للجنة الفرعية ألا تقوم بأي عمل بشأن الركيزة 1 إلى أن يتخذ قرار واضح. وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة بتوسيع نطاق العمل المتعلق بتقييم المعادن ليشمل إمكانية تتبع المعادن وسلاسل توريدها.

42 - وذكر أعضاء آخرون في اللجنة أنه لا يمكن تجاهل العلاقة بين الركيزة 2 والحوافز في عمل اللجنة الفرعية، نظرا لما سيترتب عليها من أثر على الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترح أن تقدم اللجنة الفرعية وصفا محايدا للركيزة 2 وعلاقتها بالحوافز.

43 - واقترح أحد المراقبين، كمسألة إضافية في إطار مسار العمل جيم، مراعاة التدابير الإدارية الأخرى، مثل إمكانية تتبع المعادن وتقييم سلاسل القيمة، بالنظر إلى أنها مسألة تخص البلدان النامية.

44 - وعقب المناقشات، وافقت اللجنة على خطة العمل التي قدمتها اللجنة الفرعية، رهنا بالتعليقات والتوصيات المقدمة.

زاي - الضرائب البيئية

45 - قدم المنسقان المشاركان للجنة الفرعية المعنية بالضرائب البيئية، محمد أشفق أحمد وسوزان أوكرفيلدت، ورقة غرفة اجتماعات (E/C.18/2022/CRP.9)، وطلبا موافقة اللجنة على مسارات العمل التي تعتزم اللجنة الفرعية نهجها بموجب ولايتها.

46 - وترد فيما يلي مسارات العمل، مع بيان المجالات المحددة التي يتعين النظر فيها داخل كل مسار من مسارات العمل التي جرى تلخيصها في مرفق ورقة غرفة الاجتماعات: (أ) تفاعل ضرائب الكربون مع التدابير الوطنية الأخرى؛ (ب) دور ضرائب الكربون وغيرها من التدابير في دعم انتقال الطاقة؛ (ج) التفاعل بين ضرائب الكربون وبرامج تحييد أثر الكربون؛ (د) آليات تعديل حدود الكربون وكيف يمكن للبلدان النامية أن تتجنب الآثار غير المباشرة غير المرغوب فيها الناجمة عن تنفيذ تدابير من هذا القبيل من جانب مناطق اختصاص أخرى.

47 - وذكر المنسقان المشاركان أن اللجنة الفرعية ستجري مشاورات بشأن مواضيع أخرى ذات أهمية مباشرة للبلدان النامية توخيتها الولاية بالفعل. فعلى سبيل المثال، تتمثل إحدى القضايا المحتملة في تحليل الضرائب البيئية بخلاف ضرائب الكربون، مثل الضرائب المتعلقة بإزالة الغابات، وإدارة المياه، والتخلص من النفايات، ومياه الصرف الصحي، ونفايات الغاز، والبلاستيك.

48 - وأشار المنسقان المشاركان إلى أن اللجنة الفرعية ستقدم في البداية نواتج في إطار مختلف مسارات العمل في شكل ورقات قصيرة أثناء فترة الولاية، مع إمكانية تجميع ونشر هذه الورقات في مجلد واحد في نهاية فترة الولاية. وشددا على الصلات المتبادلة بين عمل اللجنة الفرعية وعمل اللجان الفرعية الأخرى.

وأوضحا أن اللجنة الفرعية ستقوم بالاتصال باللجنة الفرعية المعنية بالصناعات الاستخراجية فيما يتعلق بمساري العمل (أ) و (ب) وباللجنة الفرعية المعنية بالتسعير التحويلي فيما يتعلق بمسار العمل (ج).

49 - ثم أثنى أعضاء اللجنة على العرض، وأكدوا أهمية مسارات العمل في سياق مناقشات أوسع نطاقا بشأن تغير المناخ ودور اللجنة في توفير إرشادات عملية في مجال الضرائب للبلدان النامية.

50 - وبالإضافة إلى ذلك، سلط الأعضاء الضوء على بعض المجالات التي ينبغي أن توليها اللجنة الفرعية الاهتمام فيما يتعلق بمسار العمل (د)، حيث لا تزال المسألة قيد التطوير على الصعيد العالمي (مثل آليات تعديل حدود الكربون) وقد لا تكون أهميتها المباشرة واضحة بالنسبة للبلدان النامية حتى الآن. وأوضح المنسقان المشاركان أنه في حين أن العمل بشأن هذه الآليات مستمر، ينبغي للجنة أن تراعي هذه المسائل وأهميتها بالنسبة للبلدان النامية. ومن الأمثلة على الاعتبارات ذات الصلة الآثار غير المباشرة التي قد تواجهها بعض البلدان بسبب تفاعل نظمها الضريبية الوطنية مع النظم الضريبية لمناطق الاختصاص الأخرى. ولذلك، أكدت اللجنة أن اللجنة الفرعية، دون تأييد أو رفض آليات تعديل حدود الكربون أو غيرها من الآليات المماثلة التي وضعتها هيئات أخرى، ستنظر في تلك الآليات من المنظور الأوسع نطاقا لآثارها على البلدان النامية.

51 - ووافقت اللجنة على مسارات العمل على النحو المبين في ورقة غرفة الاجتماعات.

حاء - تجنُّب المنازعات وتسويتها

52 - قدم المنسق المشارك للفريق المعني بتجنب المنازعات وتسويتها، السيد بروتو، للمناقشة ورقة غرفة اجتماعات أعدها المنسقان المشاركان (E/C.18/2022/CRP.10)، سعيا فيها إلى إطلاع اللجنة على التقدم الذي أحرزه الفريق حتى الآن وطلبا موافقتها على مسار العمل المقترح. وقدم لمحة عامة عن ولاية الفريق، مؤكدا من جديد أن الولاية تدعو إلى رصد التطورات في العمل العالمي الجاري في مجال الرقمنة، وإلى الحصول على تقييم من أنشطة تنمية القدرات الجارية من جانب الأمانة العامة للاهتداء به في الخطوات المقبلة.

53 - وذكر السيد بروتو أن العمل المتعلق بفرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي القائم على العولمة لم ينته بعد، وأن البلدان النامية لم تحدد بعد المجالات التي تريد معالجتها ولم يشملها بالفعل دليل الأمم المتحدة الجديد بشأن تجنب المنازعات وتسويتها *United Nations Handbook on Dispute Avoidance and Resolution*. وأوصى الفريق بأن توافق اللجنة على الرصد المستمر المزمع للتطورات في هذا المجال، مع تقديم تقرير عن أي تطورات في دورتها الخامسة والعشرين.

54 - وأشار الأعضاء إلى وجود صلات محتملة مع اللجنة الفرعية المعنية بالتسعير التحويلي واللجنة الفرعية المعنية بالعلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار، وهي صلات سيحتاج الفريق إلى النظر فيها. ورد السيد بروتو بأن الفريق سيستكشف هذه الصلات أثناء رصده للتطورات في العمل المتعلق بالاقتصاد الرقمي.

55 - وأعرب أحد المراقبين عن اهتمامه بالمشاركة في أعمال الفريق، متى جرى إنشاء مسار عمل. وأعرب السيد بروتو عن تقديره لذلك موضحا أنه فور إنشاء مسار عمل، سيجري الترحيب بالتعبير عن الاهتمام والنظر فيه.

56 - ووافقت اللجنة على مسار العمل المقترح، مع توقع أن يكون هناك مسار عمل محدد للنظر فيه في الدورة المقبلة للجنة.

طاء - المسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة

1 - المسائل العامة

57 - قدمت المنسقة المشاركة للجنة الفرعية المعنية بالمسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة، السيدة كانا، ورقة غرفة اجتماعات (E/C.18/2022/CPR.6). وقدمت لمحة عامة عن ولاية اللجنة الفرعية، التي تشمل تحديد المسائل الضريبية في الاقتصاد الرقمي القائم على العولمة للبلدان النامية، والنظر في أعمال الهيئات الأخرى، وتقديم مسار عمل في الدورة الرابعة والعشرين. وعرضت السيدة كانا مساري العمل اللذين اقترحتهما اللجنة الفرعية:

(أ) سينظر مسار العمل ألف في إضفاء طابع متعدد الأطراف على أحكام اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية مثل المادة 12 باء (بشأن الخدمات الرقمية الآلية) وربما على سبيل المثال المادة 12 ألف (بشأن رسوم الخدمات التقنية)، وفي مسألة وضع قاعدة للأمم المتحدة بشأن الإخضاع للضريبة. وسيسعى مسار العمل هذا إلى توفير آلية للتعجيل بتضمين المعاهدات الثنائية القائمة مواد جديدة أضيفت إلى اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، مثل تلك المذكورة أعلاه؛

(ب) سيوفر مسار العمل باء تقييما لوظيفة اختبارات الحضور المادي ولمدى ملاءمة تلك الاختبارات. وأشارت السيدة كانا إلى أن مسار العمل باء سيتطلب الاتصال باللجنة الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

58 - وأثار بعض أعضاء اللجنة مسائل محتملة تتعلق بمسار العمل ألف، وهي: أن عمل اللجنة الفرعية قد لا يكون من السهل إنجازه بسبب محدودية الموارد والقدرات والوقت؛ ولا يمكن افتراض أنه سيكون هناك دعم سياسي كاف لإكساب البندين ألف وباء من المادة 12 طابعا متعدد الأطراف؛ ومن الضروري النظر في العلاقة بين إكساب البند باء من المادة 12 طابعا متعدد الأطراف والحل المقترح للركيزة 1 ضمن الإطار الجامع؛ وسيكون هناك العديد من التعقيدات التقنية لتنفيذ ومتابعة الصكوك المتعددة الأطراف. وأقر آخرون بالتحديات لكنهم لم يروا أنها تؤثر على فعالية العمل وأهميته في نهاية المطاف.

59 - وأشار معظم الأعضاء والمراقبين الذين أبدوا تعليقات إلى الأهمية المحتملة للعمل في إكساب أحكام اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية مزيدا من الطابع المتعدد الأطراف، مشيرين إلى المسؤولية الخاصة للجنة عن مراعاة مصالح البلدان النامية ومنظوراتها.

60 - وفيما يتعلق بمسار العمل باء، أثير سؤال عما إذا كانت هذه اللجنة الفرعية ستكون اللجنة الفرعية المناسبة للعمل، بدلا من اللجنة الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. بيد أن لجنة الخبراء اتفقت على أن تقوم اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الضريبية المتصلة بالاقتصاد الرقمي القائم على العولمة بتسيير مسار العمل باء بالتشاور مع اللجنة الفرعية الأخرى عند الاقتضاء.

61 - واقترح أحد أعضاء اللجنة أن تدرس اللجنة الفرعية النظر في فرض ضرائب غير مباشرة على الخدمات الرقمية. ورأى آخرون أن هذا النظر أوثق اتصالا بعمل اللجنة الفرعية المعنية بالضرائب غير المباشرة، وإن لم يكن حاليا جزءا من خطة العمل المقترحة لتلك اللجنة الفرعية.

62 - ووافقت اللجنة على خطة عمل اللجنة الفرعية، معترفة بالحاجة إلى النظر في المسائل المثارة في جانبي التأييد والمعارضة لهذا العمل لضمان فعاليته التامة.

2 - فرض ضرائب على الأصول المشفَّرة

63 - قدمت السيدة ريتر لمحة عامة عن العمل المتعلق بفرض ضرائب على الأصول المشفرة. وأشارت إلى اعتراف اللجنة، في دورتها الثالثة والعشرين، بالأهمية المتزايدة للأصول المشفرة بالنسبة للبلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وأضافت أن الأصول المشفرة قد عرضت كحل بديل للبلدان ذات الخدمات المصرفية غير المتطورة أو المتعذر الوصول إليها.

64 - وعرضت السيدة ريتر العمل المنجز منذ الدورة الماضية، مشيرة إلى *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2022*، الذي نوقش فيه، من بين أمور أخرى، تأثير الأصول المشفرة على إدارة الضرائب والسياسة الضريبية. وأشارت أيضا إلى العمل ذي الصلة بشأن الشفافية في وثيقة المشاورة العامة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إطار الإبلاغ عن الأصول المشفرة والتعديلات التي أدخلت على معيار الإبلاغ المشترك. وعلى الرغم من هذا العمل المفيد، أكدت السيدة ريتر أنه لا تزال هناك فجوة في التوجيه المتعلق بالأصول المشفرة المقدم إلى البلدان النامية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستعد الأمانة العامة لنظر اللجنة في الدورة الخامسة والعشرين ورقة عن القضايا والإمكانيات المتعلقة بفرض ضرائب على الأصول المشفرة.

65 - وأعرب أحد أعضاء اللجنة عن تقديره لعمل الأمانة العامة وطلب مزيدا من التوضيح بشأن توقعات اللجنة فيما يتعلق بالعمل المتصل بالأصول المشفرة. وذكرت السيدة ريتر أنه لا توجد توقعات بأن تباشر اللجنة العمل بشأن هذه المسألة في الوقت الحاضر، وأن الورقة المقدمة للدورة المقبلة ستساعد اللجنة في البت في الخطوات التالية، إن وجدت، التي ترغب في اتخاذها.

ياء - الرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب

66 قدم منسق الفريق المصغر المعني بالرقمنة وغيرها من فرص تحسين إدارة الضرائب، وازيونا ليغوميكا، ورقة غرفة اجتماعات للمناقشة (E/C.18/2022/CRP.11)، أطلع فيها اللجنة على التقدم الذي أحرزه الفريق حتى الآن وطلب الموافقة على خطة العمل المقترحة.

67 - وأشار السيد ليغوميكا إلى ولاية الفريق، التي تشمل: استعراض العمل المنجز في محافل أخرى بشأن رقمنة إدارة الضرائب؛ وتحديد الثغرات القائمة؛ والنظر في إمكانية أن توفر اللجنة قيمة مضافة؛ والمسائل الأخرى لتحسين رقمنة إدارة الضرائب وكيفية المضي قدما بهذا العمل.

68 - وقدم السيد ليغوميكا لمحة عامة عن الأدوات التي استحدثتها منظمات أخرى لتحليل الإدارات الضريبية وأهدافها. وتشمل هذه التدابير أداة التقييم التشخيصي لإدارة الضرائب، والدراسة الاستقصائية الدولية بشأن إدارة الإيرادات، واستراتيجية الإيرادات المتوسطة الأجل، ووضع توجيهات لتنفيذ ورصد الإصلاح

الضريبي، ومجموعة نماذج نضج إدارة الضرائب التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤشر النضج الرقمي للإدارات الضريبية.

69 - وقال إن الفريق ذكر أنه في حين أن هذه الأدوات المختلفة تقيِّم احتياجات الإدارات الضريبية، فإنها لا توفر استراتيجية للرقمنة. ولذلك تمثل هذه ثغرة يمكن للجنة سدها من خلال تقديم إرشادات بشأن رقمنة عمليات مختلفة، ويقترح الفريق القيام بعمل في هذا المجال. وأشير أيضا إلى الحاجة إلى تنمية القدرات في هذا المجال وإلى أن الفريق سيأخذ ذلك في الاعتبار. وشُجع أعضاء اللجنة على زيادة مشاركتهم في هذا العمل.

70 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي أنجزه الفريق حتى الآن، وشددت أيضا على أهميته. وعرض بعض أعضاء اللجنة والمراقبين مساعدة الفريق، بمن فيهم عضوا اللجنة ميا ميا أُو ونانا أكوا مينساه ومراقبان من الأرجنتين وغرفة التجارة الدولية. ورحب السيد ليغوميكا بمشاركة زملائه أعضاء اللجنة وبإعراب آخرين عن اهتمامهم بالمشاركة، مشيرا إلى أن الفريق سيتَّبع إجراءات اللجنة اللازمة بشأن المشاركة في اللجان الفرعية.

71 - وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء صياغة الفقرات من 18 إلى 20 من ورقة غرفة الاجتماعات، فيما يتعلق بإدراج ضرائب الخدمات الرقمية في الفقرة 19، نظرا لاختلاف الآراء بشأن فرض هذه التدابير، والانسياب العام للفقرتين 18 و 19. وفيما يتعلق بمسألة اختلاف الآراء، أُوضح أن الفقرات لا تهدف إلى تثبيط أو تشجيع فرض هذه التدابير، بل اكتفت بإبرازها بوصفها مجالا لم يتم تناوله في الرقمنة إلى جانب مسألة الضرائب الأخرى المقتطعة من المنبع. وفيما يتعلق بمسألة الانسياب العام، أُوضح أن هذه العمليات توجه عادة نحو تقدير ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشركات، ولكن لا يوجد إلا توجيه ضئيل بشأن الخطوات التي ينبغي للبلدان النامية التي تسعى إلى رقمنة إداراتها الضريبية أن تتبعها. وعلاوة على ذلك، فإن رقمنة تقدير الضرائب المقتطعة من المنبع، السائدة في البلدان النامية، لا تحظى بمعالجة تذكر. ولذلك يمكن للجنة أن تقدم إرشادات بشأن الخطوات التي ينبغي للبلدان اتباعها عند رقمنة العمليات المذكورة أعلاه وكيف يمكن للإدارات الضريبية رقمنة إدارة الضرائب الأخرى مثل الضرائب المقتطعة من المنبع (أيضا في سياق القضايا الناشئة مثل ضرائب الخدمات الرقمية)، السائدة في البلدان النامية.

72 - وطُلب توضيح ما إذا كانت التوجيهات التي يجري وضعها ستتضمن اقتراحات بشأن إصلاح التشريعات. وأشار السيد ليغوميكا إلى أن الإرشادات المتعلقة بخطوات الرقمنة ستشمل استعراض نوع الإصلاح المطلوب في بلد ما، بما في ذلك الإصلاح التشريعي. وأبرز الصلة بين عمل الفريق المصغر وعمل اللجنة الفرعية المعنية بالضرائب غير المباشرة، مشيرا إلى الحاجة إلى العمل معا.

73 - ووافقت اللجنة على خطة عمل الفريق رهنا بالتفاهم المشار إليه أعلاه فيما يتعلق بالفقرات 18 إلى 20 من ورقة غرفة الاجتماعات.

كاف - زيادة الشفافية الضريبية

74 - عرض المنسق المشارك للجنة الفرعية المعنية بزيادة الشفافية الضريبية، خوسيه تروبا، للمناقشة ورقة غرفة الاجتماعات التي أعدها المنسقان المشاركان (E/C.18/2022/CRP.12). وقدم لمحة عامة عن ولاية اللجنة الفرعية، مشيرا إلى أنها تسعى إلى معالجة مسائل الشفافية الضريبية، وتحديد الثغرات في عمل المحافل الأخرى، وتحديد المسائل المتصلة بالوفاء بالمعايير الدولية لتبادل المعلومات من أجل البلدان النامية.

75 - وذكر السيد تروبا أن اللجنة الفرعية أعدت استبيانا يهدف إلى تحديد التحديات التي تواجهها البلدان النامية في تبادل المعلومات وأي ثغرات في التوجيهات والمعايير القائمة. والقصد منه أن يكون عملية لجمع المعلومات، لا أن يكون جامعا من الناحية العلمية. وإلى جانب هذا الاستبيان، وضعت اللجنة الفرعية ملاحظات تفسيرية للمساعدة على الفهم الموحد للمفاهيم الواردة في الاستبيان. ودعا السيد تروبا إلى تقديم مدخلات خطية للاستبيان بحلول 30 نيسان/أبريل 2022.

76 - وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للعمل الذي أنجزته اللجنة الفرعية حتى الآن، مشيرين إلى الطابع العملي للاستبيان وصلته الواضحة بأهداف التنمية المستدامة. وسأل أحد الأعضاء عن الكيفية التي سيفهم بها المجيبون الهدف من السؤال المتعلق بالكشف الطوعي. وأوضحت السيدة منساه أن هذه المسألة تتعلق بالتبادل التلقائي للمعلومات أكثر مما تتعلق بتبادل المعلومات عند الطلب، وأن هذا التوضيح سيدرج في المذكرات التفسيرية.

77 - وشجع بعض الأعضاء والمراقبين اللجنة الفرعية على إدراج المزيد من الأسئلة بشأن المسائل الإجرائية والعملية التي تواجهها الإدارات الضريبية في البلدان النامية أثناء التبادل الفعلي للمعلومات. وذُكر أن بعض المعلومات المطلوبة قد يكون من الصعب على البلدان تقديمها لأنها لا تحتفظ بها بالضرورة، مثل البيانات المتعلقة بالإيرادات المحصلة التي يمكن أن تعزى إلى تبادل المعلومات. وذكر أحد الأعضاء أن الأسئلة الكمية قد تكون أسهل بالنسبة للمجيبين من الأسئلة الكيفية. وجرى التشديد أيضا على الحفاظ على سرية المجيبين على الاستبيان كوسيلة لتشجيعهم على إتاحة الاطلاع على خبراتهم العملية الفعلية. وطلب عضو آخر إلى اللجنة الفرعية أن تنظر في إدراج مسألة إنشاء سجل عالمي للموجودات في خطة عملها. واقترح أحد الأعضاء أن تعمل اللجنة الفرعية على زيادة فعالية استخدام المعلومات لأغراض غير ضريبية، مثل مكافحة غسل الأموال والفساد، باتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها. واتفق الأعضاء على أن هذا الأمر يستحق النظر فيه وأن من المهم، لدى القيام بذلك، مراعاة الإطار القانوني لأن المادة 26 (2) من اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية تنص صراحة على هذه الإمكانية، ولكن فقط عند استيفاء شروط معينة. ولذلك ينبغي تنسيق أي عمل في هذا الشأن مع اللجنة الفرعية المعنية بتحديث اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

78 - ورد السيد تروبا بأن اللجنة الفرعية ستنظر في المواضيع التي اقترحت في هذه المناقشة. وأقر أيضا بالصلة بعمل اللجان الفرعية الأخرى، بما في ذلك العمل المتعلق بالتسعير التحويلي، على النحو الذي أشير إليه خلال المناقشات.

79 - واتفقت اللجنة على أنه يمكن للجنة الفرعية أن تمضي قدما في العمل المتعلق بالاستبيان، آخذة في اعتبارها التعليقات المذكورة أعلاه وأي تعليقات ترسل كتعليقات مكتوبة.

لام - الضرائب ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19): قضايا الجائحة وما بعد الجائحة

80 - قدم السيد فريد حسناوي مرداسي، نيابة عن الأمانة العامة، ورقة غرفة اجتماعات بشأن موضوع الضرائب وكوفيد-19 (E/C.18/2022/CRP.8). وأشار إلى قرار اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين إنشاء فريق مصغر لتحديد الثغرات المتعلقة بموضوع الضرائب وكوفيد-19 التي لا تغطيها الإرشادات الحالية، التي ستستفيد من مزيد من التوضيح والتوجيه. وذكر أن الفريق المصغر لم يتشكل بعد وأن الأمانة العامة قد أعدت بالتالي تقريرا لتنظر فيه اللجنة.

81 - وذكر السيد حسناوي أن المذكرة كتبت على أساس أن توضيح الثغرات المتعلقة بموضوع الضرائب وكوفيد-19 من شأنه أن يسهم في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويساعد البلدان النامية على بناء القدرة على الصمود للتغلب على حالات تفشي الأمراض في المستقبل. وسلط الضوء على خمس ثغرات قد تتطلب توضيحا إضافيا، على النحو المبين أدناه.

82 - الثغرة الأولى تتعلق بالضرائب التي تغطيها المعاهدات الضريبية. فالواقع أن الضرائب التي قررتها بعض البلدان خلال الجائحة لتمويل جهود التعافي من كوفيد-19 قد تنطوي على قضايا حول ما إذا كانت تلك الضرائب داخل نطاق المعاهدات الضريبية أو خارجه.

83 - وتتناول الثغرة الثانية العتبات الزمنية التي تعتمد على المكان الفعلي. والواقع أن الإجراءات التي تتخذها الحكومات للحد من انتشار الفيروس (الحجر الصحي، والحد من السفر الدولي، وما إلى ذلك) قد يكون لها تأثير على أحكام المعاهدات الضريبية التي تعتمد على العتبات الزمنية للحضور المادي. وذكر السيد حسناوي أن اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية إما أنها توفر قاعدة مفصلة بشأن طريقة حساب عدد أيام التواجد في بلد ما دون مرونة (في حالة المادتين 5 (3) (أ) و 15) أو أنها لا توفر إرشادات (في حالة المادتين 5 (3) (ب) و 14).

84 - وتستتبع الثغرة الثالثة الحاجة إلى النظر في أهمية اختبار الحضور المادي، ولا سيما فيما يتعلق بالمادة 5 (3) (ب) المتصلة بتقديم الخدمات والمادة 15 المتعلقة بالدخل المتأتي من العمل. وأشار السيد حسناوي إلى أن الجائحة اختبرت حدود هذا المفهوم، خاصة في سياق عولمة الاقتصاد ورقمنته.

85 - وتتعلق الثغرة الرابعة بمسائل تفسير محتملة فيما يتصل بتطبيق المعاهدات الضريبية عندما يذكر بلد ما أن حادثا من حوادث القوة القاهرة قد وقع.

86 - وأخيرا، شدد السيد حسناوي على الحاجة إلى وضع إرشادات بشأن وثائق التسعير التحويلي للسماح للإدارات الضريبية بتقييم مخاطر التسعير التحويلي ولدافعي الضرائب بتبرير سياساتهم وممارساتهم في مجال التسعير التحويلي أثناء الجائحة.

87 - وبعد المناقشات، لاحظت اللجنة أهمية العديد من هذه المسائل. وعلى النحو المقترح في ورقة غرفة الاجتماعات، قررت اللجنة المضي قدما في العمل من خلال إدماج المسائل ذات الصلة التي جرى تحديدها بشأن موضوع الضرائب وكوفيد-19 في خطط عمل اللجان الفرعية ذات الصلة، ومواصلة تدارس تلك المسائل، والوسائل الممكنة لمعالجتها، في دورتها المقبلة.

ميم - الضرائب على الثروة والضرائب التضامنية

88 - قدم منسق اللجنة الفرعية المعنية بالضرائب على الثروة والضرائب التضامنية، السيد تروبا، ورقة غرفة اجتماعات (E/C.18/2022/CRP.14)، تضمنت خطة العمل المقترحة للجنة الفرعية، لمناقشتها والموافقة عليها. وأشار إلى أن اللجنة الفرعية تعتزم إصدار توجيهات في شكل ورقة وأن الخطوط العريضة ستعرض للمناقشة في الدورة الخامسة والعشرين للجنة، مع التماس الموافقة النهائية على التوجيهات المقترحة في موعد لا يتجاوز الدورة الثامنة والعشرين.

89 - وأشار السيد تروبا، في عرضه، إلى أن المبادئ التوجيهية لخطة العمل المقترحة للجنة الفرعية هي أنها ينبغي أن تكون تعاونية وخالية من الازدواجية والطابع الآمر. وبالتالي، ستناقش الورقة المقترحة، استنادا

إلى التوجيهات القائمة، مزايا وعيوب الضرائب على الثروة والبدائل المتاحة. وستقوم اللجنة الفرعية بالاتصال باللجان الفرعية الأخرى ذات الصلة، ولا سيما اللجنة الفرعية المعنية بزيادة الشفافية الضريبية، من أجل ضمان اتباع نهج منسق إزاء توجيهات اللجنة.

90 - وأشار السيد تروبا إلى دور مسار العمل هذا في تعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال إصدار توجيهات من شأنها أن تساعد البلدان على الحد من عدم المساواة بين سكانها، على النحو المشار إليه في الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة. ولا تزال أوجه عدم المساواة تشكل سببا مستمرا للقلق ولم تزدها جائحة كوفيد-19 إلا تفاقما، تلك الجائحة التي كان لها أكبر الأثر على البلدان النامية والفئات السكانية الضعيفة.

91 - وأعرب أعضاء اللجنة والمراقبون عن تقديرهم لخطة العمل الطموحة التي أعدتها اللجنة الفرعية.

92 - وأثيرت بعض الأسئلة بشأن جدوى العمل المقترح بشأن التشريع النموذجي لضريبة الثروة الصافية، بالنظر إلى اختلاف السياقات الدستورية والتشريعية للبلدان. وأشار السيد تروبا إلى اهتمام اللجنة الفرعية بالنظر في الممارسات القطرية لإيجاد أمثلة تشريعية. ولاحظ أحد أعضاء اللجنة المشاركين في اللجنة الفرعية أن التشريع النموذجي المقترح سيهدف إلى توفير "توجيه معقول" للبلدان النامية، وأضاف أن هذا التشريع النموذجي، إذا أُحسن تشكيله، سيمكن مقرري السياسات من تكييفه حسب الضرورة مع نظمهم الدستورية والقانونية، بدلا من اتباع نهج "صيغة واحدة لكل السياقات". بيد أنه كان هناك اتفاق بوجه عام على عناصر المخطط بصيغته التي أعدتها اللجنة الفرعية.

93 - ووافقت اللجنة على خطة العمل التي تتألف من جدول المحتويات الأولي للورقة، على أن يكون مفهوما أن اللجنة الفرعية ستقدم مزيدا من المعلومات عن التشريع النموذجي لضمان طابعه العملي وفائدته للبلدان النامية.

نون - الضرائب غير المباشرة

94 - قدم المنسقان المشاركان للجنة الفرعية المعنية بالضرائب غير المباشرة، كابيمبوا إليزابيث ناموبيا - سيكومبي ووازيونا ليغوميكا، ورقة غرفة اجتماعات لكي توافق عليها اللجنة (E/C.18/2022/CRP.7). وأشارا إلى هدف خطة العمل المقترحة للجنة الفرعية المتمثل في وضع خلاصة وافية للممارسات الجيدة في مسائل التصميم والامتثال والإدارة التي قد تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة/ضريبة السلع والخدمات، وعرضا مسارات العمل الثلاثة للخطة:

(أ) تصميم ضريبة القيمة المضافة؛

(ب) قضايا الامتثال والإدارة؛

(ج) ضريبة القيمة المضافة في القطاعات الخاصة.

95 - وأبرزت السيدة ناموبيا - سيكومبي أن مسار العمل الأول بشأن تصميم ضريبة القيمة المضافة يشمل ما يلي:

(أ) الممارسات الجيدة في تصميم ضريبة القيمة المضافة، مثل المخططات المبسطة وعتبات التسجيل ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ب) ضريبة القيمة المضافة والكيانات الحكومية والمؤسسات الخيرية والمشاريع الممولة من الجهات المانحة؛

(ج) التفاعل بين ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى: ضريبة القيمة المضافة والمكوس، وضريبة القيمة المضافة والتسعير التحويلي وما إلى ذلك؛

(د) مزايا وعيوب آليات التحصيل: آليات تحميل الضريبة على المتلقي، والاقتطاع من المنبع، ونظم التحصيل المسبق؛

(هـ) التصميم الجيد في الحالات المختلفة (عدم اتباع نهج "صيغة واحدة لكل السياقات").

96 - وأشار السيد ليغوميكا إلى أن مسار العمل الثاني يثير أسئلة تتعلق بقضايا الامتثال والإدارة، مثل:

(أ) كيفية تشجيع الامتثال فيما يتعلق بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ب) كيفية إدارة رد ضريبة القيمة المضافة بكفاءة؛

(ج) كيفية البت في البنى التحتية الملائمة لإدارة نظام لتكنولوجيا المعلومات يأخذ في الحسبان القيود التي تواجهها البلدان النامية؛

(د) ماهية الخطوات اللازمة لتحقيق أفضل أداء للفوترة الإلكترونية؟

(هـ) كيفية تعزيز المدفوعات الإلكترونية/الفواتير الإلكترونية (فيما بين المؤسسات التجارية أو بين المؤسسة التجارية والمستهلك)/رقمنة الإبلاغ وتحليل البيانات الضخمة؛

(و) كيفية التعامل مع الاحتيال على ضريبة القيمة المضافة والتهرب منها.

97 - وأشار السيد ليغوميكا إلى أن مسار العمل الثالث الذي اقترحته اللجنة الفرعية يشمل مسائل ضريبة القيمة المضافة في قطاعات مثل التشييد والسياحة والزراعة.

98 - واقترح أحد أعضاء اللجنة أن ضريبة القيمة المضافة على خدمات رقمية معينة، مثل خدمات البث الإلكتروني، ستكون موضوعا قيما يمكن للجنة الفرعية أن تتناوله. واقترح عضو آخر تناول ضريبة القيمة المضافة والحلول العابرة للحدود. وأشار أحد المراقبين إلى الحاجة إلى تناول المسائل المتعلقة بكيفية التمييز بين معدلات الضرائب.

99 - وبعد المناقشة، وافقت اللجنة على خطة العمل بصيغتها التي قدمها المنسقان المشاركان.

سين - الضرائب الصحية

100 - قدم المنسقان المشاركان للجنة الفرعية المعنية بالضرائب الصحية، كابيمبوا ناموبيا - سيكومبي وترود شتاينس - سونفيسن، ورقة غرفة اجتماعات بشأن خطة العمل المقترحة للجنة الفرعية (E/C.18/2022/CRP.4). وشرحت السيدة ناموبيا - سيكومبي الصلة بين الضرائب الانتقائية المنظمة تنظيما سليما على التبغ والكحول والمشروبات المحلاة بالسكر وتخفيض الأمراض غير المعدية. وعرضت أيضا اقتراح اللجنة الفرعية بأن تصدر اللجنة دليلا عن الضرائب الصحية للبلدان النامية خلال فترة العضوية الحالية.

101 - وأشارت السيدة ناموبيا - سيكومبي إلى أن هذا الدليل سيستند إلى العمل التجريبي والسياساتي الحالي الذي يضطلع به خبراء الصحة. وستكون القيمة المضافة التي ستحققها اللجنة متركزة أساسا في الفصل المتعلق بمكان الضرائب الصحية في الميزانية الوطنية والفصل المتعلق بإدارة الضرائب. وستتحقق قيمة أخرى من وضع الضرائب الصحية في إطار مألوف لواضعي السياسات الضريبية في جميع أنحاء الدليل. ويرد الهيكل المقترح للدليل في ورقة غرفة الاجتماعات. ثم قدمت السيدة شتاين - سونفيسن مشروع مخطط للفصل الرابع من الدليل المقترح، والمعنون "الاعتبارات العامة عند تصميم الضرائب الصحية"، لكي تنظر فيه اللجنة.

102 - وعلق عدد من أعضاء اللجنة والمراقبين على أهمية العمل المقترح بالنسبة للبلدان النامية، سواء من منظور الإيرادات أو من حيث صلاته الأوسع نطاقا بأهداف التنمية المستدامة. وفي حين أعرب بعض الأعضاء والمراقبين عن القلق إزاء الآثار التراجعية المحتملة لهذه الضرائب، أشار آخرون إلى ارتفاع الخسائر التي تلحقها الأمراض غير السارية بالبلدان النامية، وبالفقراء على وجه الخصوص. وذهبت السيدة ناموبيا - سيكومبي إلى أن البلدان المنخفضة الدخل لا تستطيع تحمل خسارة هذا العدد الكبير من الشباب. ولذلك فإن مسألة التراجع ليست على مستوى واحد، على النحو الذي نوقش في الأدبيات الصحية، وسيتم تفصيل ذلك في الدليل.

103 - وأشارت السيدة ناموبيا - سيكومبي أيضا إلى أن الهدف من الدليل لن يكون تقرير مسارات عمل معينة بل تزويد مقرري السياسات بالأدوات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات مستنيرة. وعلى وجه الخصوص، سيكون الهدف هو تزويد وزراء الصحة بوسيلة للتعامل مع وزراء المالية بطريقة تعزز الحوار المثمر. ورغم وضوح ما ينبغي عمله من منظور صحي، فإن التحدي يتمثل في تحقيق التوازن بين المنافع الصحية وواقع الميزانية.

104 - وتطرقت المناقشة أيضا إلى أهمية بناء الدعم العام للضرائب الصحية، وهو ما سيتم تناوله في فصل مستقل من الدليل. وعرضت إحدى عضوات اللجنة مثالا لحملة توعية عامة فيما يتعلق بهذه المسائل نجحت في بناء دعم عام في بلدها لفرض ضريبة على المشروبات المحلاة بالسكر.

105 - ووافقت اللجنة على خطة العمل المقترحة من اللجنة الفرعية. وستأخذ اللجنة الفرعية في الحسبان تعليقات اللجنة والمراقبين لدى مواصلتها عملها بشأن الدليل.

عين - العلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار

106 - قدم المنسق المشارك للجنة الفرعية المعنية بالعلاقة بين اتفاقات الضرائب والتجارة والاستثمار، السيد رويلوفسن، ورقة غرفة اجتماعات بشأن الموضوع (E/C.18/2022/CRP.5). ووصف مسارات العمل الثلاثة المقترحة، فضلا عن أهدافها والتحديات التي تواجهها. وقال إن الهدف الرئيسي هو خلق الوعي وتشجيع التفاهم بين الأوساط الضريبية والتجارية والاستثمارية. وأضاف أن مسار العمل ألف يتناول العلاقة بين السياسات والتدابير الضريبية واتفاقات الاستثمار الدولية. ويركز مسار العمل باء على العلاقة بين المعاهدات الضريبية والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ويتصل مسار العمل جيم بالمسائل الأخرى المتصلة بالضرائب في الاتفاقات التجارية أو اتفاقات التجارة والاستثمار المختلطة التي لم تعالج في مساري العمل ألف أو باء.

107 - وحظيت مسارات العمل بدعم قوي من أعضاء اللجنة والمراقبين، الذين أكدوا أهمية العمل المقترح بالنسبة للبلدان النامية. واقترح أحد الأعضاء أن اللجنة الفرعية ستستفيد من تلقيها مدخلات خطية من الخبراء في مختلف جوانب عملها. وأشار أحد المراقبين إلى أهمية أحكام تسوية المنازعات بموجب الاتفاقات التجارية واتفاقات الاستثمار بالنسبة للسياسة الضريبية والإدارة، بينما استفسر عما إذا كانت اللجنة الفرعية تعتزم مواصلة استقصاء تلك المسائل وتحليل الخيارات. واقترح مراقب آخر أن تنظر اللجنة الفرعية في العمل مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لزيادة التركيز على مسألتي "ما يحتاج الناس إلى معرفته عن اتفاقات الاستثمار" و "ما يمكن أن تتعلمه الأفرقة المعنية بالاستثمار والتجارة والضرائب". وتم التشديد على فوائد إجراء حوار أفضل وأكثر استنارة فيما بين تلك الأفرقة

108 - وأثار أحد المراقبين سؤالا عن التفاعل بين الإعانات التجارية والجهود المبذولة حاليا لخفض الحوافز الضريبية، مع ما يترتب على ذلك من آثار على المنافسة الضريبية. واقترح المراقب نفسه أن تعمل الأمانة العامة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتقييم الآثار الضريبية للمناطق الاقتصادية الخاصة، ولا سيما في أفريقيا. وطُرحت اقتراحات أخرى بشأن إمكانيات زيادة المواءمة وزيادة بناء القدرات.

109 - وردا على بعض المسائل المثارة، علَّق السيد لينارد قائلا إن اللجنة الفرعية ستدرس الآثار الضريبية للاتفاقات المتصلة بالإعانات التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، على النحو المذكور في ورقة غرفة الاجتماعات، إلى جانب معالجة زيادة إمكانية مشاركة خبراء الضرائب في التفاوض على اتفاقات التجارة والاستثمار وتنفيذها. وذكر أيضا أن جزءا من عمل اللجنة الفرعية سيتمثل في تقييم التفاعل بين آليات التجارة والاستثمار والمنازعات الضريبية.

110 - وشدد السيد رويلوفسن على أنه سيتم التماس مدخلات من الحكومة والقطاع الخاص ووجهات نظر أخرى من ذوي الخبرة. وستتناول اللجنة الفرعية بالنظر والتحليل الأشكالَ الجديدة للاتفاقات الاقتصادية ذات العناصر التجارية والاستثمارية المختلطة في إطار مسار العمل جيم.

111 - وأشارت منسقة مشاركة أخرى للجنة الفرعية، هي السيدة كانا، إلى أن النظر الشامل في الأبعاد الضريبية والتجارية والاستثمارية سيتطلب من المشاركين أن يكونوا أكثر ارتياحا لمجموعة من المفاهيم والمصطلحات والمنظورات الجديدة في بعض الأحيان. وفي هذا الصدد، شددت على أهمية المدخلات المقدمة من اختصاصيين آخرين، وأشارت إلى أنه يجري النظر في أفضل السبل لتشكيل هذا التواصل والحوار.

112 - وفيما يتعلق بمسألة ذات صلة، أثيرت مسألة الخبراء غير الأعضاء في اللجنة المشاركين في اللجنة الفرعية على أساس مخصص. ولاحظت الأمانة العامة أن إشراك مشاركين مخصصين في اجتماعات محددة للجنة الفرعية هو أحد الخيارات، ولكن من الخيارات أيضا استخدام وسائل أخرى للتواصل مع الخبراء، مثل الندوات أو طلبات التعليقات الخطية.

113 - ووافقت اللجنة على مسارات العمل الثلاثة لتوفير التوجيه بشأن الآثار الضريبية المترتبة على ما يلي: (أ) اتفاقات التجارة والاستثمار؛ (ب) الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وفعالية الأحكام المستخدمة حاليا لمعالجة أوجه التداخل المحتملة؛ (ج) المسائل الأخرى في الاتفاقات التجارية أو اتفاقات التجارة والاستثمار المختلطة، على النحو الذي أشارت إليه اللجنة الفرعية. وسيتواصل العمل بغية اتباع نهُج تشمل الحكومة بأكملها والجمع بين الأوساط الضريبية والتجارية والاستثمارية.

فاء - بناء القدرات

114 - عرضت رئيسة وحدة تنمية القدرات، السيدة مويا، برنامج الأمانة العامة لتنمية القدرات في مجال الضرائب وتعبئة الموارد الوطنية. وركزت عرضَها على أنشطة تنمية القدرات المنفذة منذ الدورة الثانية والعشرين للجنة في نيسان/أبريل 2021 والأنشطة المزمعة حتى كانون الأول/ديسمبر 2022. وأشير إلى حلقات العمل والندوات الشبكية على الصعد العالمي والإقليمي والقطري (مثل حلقة العمل بشأن إجراءات التراضي، ومفهوم الملكية الانتفاعية)، والدورات الدراسية عبر الإنترنت (الحالية والجديدة)، وتقديم المشورة/المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء التي تطلبها. وتشمل البنود الإضافية المقدمة نشر المنتجات التوجيهية للجنة والتوعية وإنشاء شبكات للممارسين؛ وتكامل السياسات والتحليل التقني وبناء القدرات؛ والأنشطة المضطلع بها في إطار منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية.

115 - وأثنى أعضاء اللجنة والمراقبون على أعمال بناء القدرات التي اضطلعت بها حتى الآن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشركاؤها. وذكر بعض الأعضاء أن عمل الأمانة العامة في مجال تنمية القدرات هو وسيلة رئيسية للمساعدة في تقديم المنتجات التوجيهية للجنة إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها مع توليد تجاوب لضمان الأهمية العملية لمسارات العمل الجارية للجنة.

116 - واقترح المراقبون على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ما يلي: (أ) بناء القدرات في مجالي اتفاقات التسعير المسبق والملاذات الآمنة؛ (ب) التدريب على قواعد الملكية الانتفاعية وغيرها من قواعد مكافحة إساءة الاستعمال، مثل فحص الغرض الرئيسي؛ (ج) تنظيم مناسبات قصيرة لتنمية القدرات بشأن التسعير التحويلي لتعزيز تقاسم المعارف، ولا سيما من خلال مبادرات تدريب المدربين؛ (د) التدريب على التحكيم؛ (هـ) حلقة عمل لمناقشة آخر قرارات محاكم التسعير التحويلي التي يمكن أن تساعد في إطلاع موظفي الضرائب على آخر التطورات كوسيلة لنقل أفضل الممارسات؛ (و) التدريب على كيفية استخدام معلومات الإبلاغ عن كل بلد على حدة لتقييم المخاطر؛ (ز) التدريب على الاستخدام الفعال للمعلومات المتعلقة بالملكية الانتفاعية؛ (ح) ترتيب أو إتاحة الوصول إلى قاعدة بيانات للمعاهدات الضريبية للبلدان النامية؛ (ط) إنشاء مستودع لبرامج التدريب على القدرات والدرجات العلمية ذات الصلة التي تقدمها جامعات البحوث العامة والمتاحة لموظفي الضرائب مجانا.

117 - وشكرت السيدة مويا المشاركين على اقتراحاتهم، مشيرة إلى أن معظمها جرى التفكير فيه فعلا ويمكن دمجه في خطة عمل عام 2022. وقالت إن الأمانة العامة ترحب باقتراح إشراك أصحاب مصلحة آخرين في أنشطة بناء القدرات، مثل مشاركة واضعي السياسات ومراجعي الحسابات الضريبيين في الأنشطة المتعلقة بتجنب المنازعات الضريبية وحلها، اعتمادا على المنتج التوجيهي وأهداف التعلم المعنية. كما وجه المستشارون الأقاليميون التابعون للأمانة العامة العاملون في مجال التعاون الضريبي الانتباه إلى خطط إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تنظيم حلقة عمل عملية للتفاوض المسبق على اتفاقات التسعير، وشددوا على اتباع نهج شبكات الممارسين في تناول مواضيع المعاهدات الضريبية الوسيطة.

صاد - مسائل أخرى مطروحة للنظر فيها

118 - لم تكن هناك مسائل مطروحة للنظر فيها لم تثر من قبلُ أثناء الدورة. وستكون الترتيبات المتعلقة بالتقرير عن الدورة، كالعادة، على النحو المنصوص عليه في وثيقة اللجنة المعنونة "ممارسات وأساليب عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية".

119 - وشكر الرئيسان المشاركان جميع الأعضاء والمراقبين على مشاركتهم، والمنسقين والمنسقين المشاركين على عروضهم، والأمانة العامة على دعمها. وفي كلمته الختامية، شدد السيد غبونجوبولا، الرئيس المشارك للجنة، على ضرورة أن تواصل اللجنة عملها وتحقق التوقعات الكبيرة المعقودة عليها لأن بلدانا كثيرة، ولا سيما البلدان النامية، تعتمد على النتائج ومختلف المنتجات الصادرة عن اللجنة. وشدد على الحاجة إلى توفير موارد إضافية في الميزانية للأمانة العامة للمساعدة في تمكين اللجنة من تحقيق غرضها وتحقيق الأهداف والولايات العديدة ذات الصلة، ودعا جميع الشركاء الإنمائيين وجميع الدول الأعضاء إلى دعم ذلك. وأشار إلى أن الدورة أظهرت على وجه الخصوص ارتباط مختلف جوانب عمل اللجنة بأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي بالجهود الرامية إلى انتشال الناس من براثن الفقر، ومعالجة أوجه عدم المساواة وقضايا الصحة والرفاه في جميع أنحاء العالم. ومن هذا المنطلق، يدرك العالم كله وجاهة الاستثمار في دعم عمل اللجنة وأمانتها داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

120 - وباسم الأمانة العامة، شكرت رئيسة فرع الضرائب الدولية والتعاون الإنمائي، كارولين لومباردو، جميع المشاركين، ولا سيما الرئيسين المشاركين على رئاستهما الماهرة والفعالة.

280622 270622 22-08552 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق